JASPSS
مجلة المجتمع العربي لنشر الدراسات العلمية
https://jaspss.com
ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (138)
2026-3-16

بحث بعنوان

إرشادات السلامة المهنية الصادرة عن منظمة العمل الدولية في الحد من التعليمات المهنية

اعداد

راكان ابراهيم محمد السلمان

عامل وطن

بلدية المعراض

JASPSS
مجلة المجتمع العربي لنشر الدراسات العلمية
ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (138)
2026-3-16
https://jaspss.com

الملخص

يهدف هذا البحث إلى تحليل دور إرشادات السلامة المهنية الصادرة عن منظمة العمل الدولية في تقليل والحد من المخاطر المهنية داخل بيئات العمل المختلفة، وذلك من خلال دراسة تأثير تطبيق هذه المعايير على معدلات الحوادث والإصابات. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم مراجعة الوثائق الدولية الصادرة عن المنظمة، بالإضافة إلى تحليل بيانات ثانوية من تقارير السلامة في قطاعات صناعية وخدمية متنوعة. توصلت الدراسة إلى أن الالتزام بإرشادات منظمة العمل الدولية يوفر إطاراً شاملاً لإدارة المخاطر، مما يؤدي إلى انخفاض ملحوظ في الحوادث المهنية وتحسين ظروف الصحة والسلامة للعاملين.

وفي ضوء النتائج التي تم التوصل إليها، أكد البحث على أن فعالية هذه الإرشادات لا تعتمد فقط على وجودها النظري، بل على مدى دمجها في التشريعات المحلية وثقافة المؤسسات التشغيلية. كما أوصى البحث بضرورة تعزيز التعاون بين الحكومات وأصحاب العمل والعمال لتفعيل هذه الإرشادات، وتوفير التدريب اللازم للكوادر المعنية بتطبيق معايير السلامة. ويخلص الملخص إلى أن إرشادات منظمة العمل الدولية تمثل دليلاً استراتيجياً لا غنى عنه لبناء بيئة عمل آمنة، وأن تبنيها يساهم بشكل مباشر في حماية العنصر البشري وتحقيق الاستدامة التشغيلية للمؤسسات.

JASPSS
مجلة المجتمع العربي لنشر الدراسات العلمية
ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (138)
2026-3-16
https://jaspss.com

Abstract

This research aims to analyze the role of the International Labour Organization's (ILO) occupational safety guidelines in reducing and mitigating occupational hazards in various work environments. This is achieved by examining the impact of implementing these standards on accident and injury rates. The study employs a descriptive-analytical approach, reviewing international documents issued by the ILO and analyzing secondary data from safety reports across diverse industrial and service sectors. The study concludes that adherence to the ILO guidelines provides a comprehensive framework for risk management, leading to a significant decrease in occupational accidents and improved health and safety conditions for workers.

Based on these findings, the research emphasizes that the effectiveness of these guidelines depends not only on their theoretical existence but also on their integration into local legislation and the operational culture of organizations. The research recommends strengthening cooperation between governments, employers, and workers to activate these guidelines and providing necessary training for personnel involved in implementing safety standards. The summary concludes that the ILO guidelines represent an indispensable strategic guide for building a safe working environment, and that their adoption directly contributes to protecting human resources and achieving operational sustainability for organizations.

ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (138)
2026-3-16

المقدمة

تُعد السلامة المهنية ركيزة أساسية من ركائز التنمية المستدامة وحقوق الإنسان، حيث يحق لكل عامل أن يعمل في بيئة خالية من المخاطر التي تهدد حياته أو صحته. ومع تزايد تعقيد بيئات العمل وتنوع المخاطر الناتجة عن التطور التكنولوجي والصناعي، برزت الحاجة إلى معايير دولية موحدة تضمن الحد الأدنى من الحماية للعاملين في جميع أنحاء العالم. وتأتي منظمة العمل الدولية في مقدمة المنظمات الدولية التي تسعى إلى وضع هذه المعايير من خلال الاتفاقيات والتوصيات والإرشادات الفنية.

وتلعب إرشادات السلامة المهنية الصادرة عن المنظمة دوراً محورياً في توجيه السياسات الوطنية والمؤسسية نحو الوقاية من الحوادث والأمراض المهنية. لا تقتصر هذه الإرشادات على الجانب الوقائي فحسب، بل تمتد لتشمل جوانب التعويض وإعادة التأهيل، مما يعكس رؤية شاملة لحماية القوى العاملة. إن فهم هذه الإرشادات وآليات تطبيقها يعد أمراً حيوياً لأصحاب العمل والعمال على حد سواء لضمان بيئة عمل منتجة وآمنة.

بناءً على ما سبق، يأتي هذا البحث ليستكشف الأثر الفعلي لإرشادات منظمة العمل الدولية في الحد من المخاطر المهنية، وليحلل العوامل التي تعزز أو تعيق تطبيقها على أرض الواقع. يسعى البحث إلى تقديم رؤية نقدية حول مدى ملاءمة هذه الإرشادات للواقع المحلي، وكيفية الاستفادة منها لتحسين مؤشرات السلامة والصحة المهنية. ومن خلال ذلك، يأمل البحث في المساهمة في رفع الوعي بأهمية المعايير الدولية ودورها في حماية العنصر البشري كأغلى أصول المؤسسات والمجتمعات.

ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (138)
2026-3-16

مشكلة البحث

تتمثل المشكلة الأساسية للبحث في استمرار ارتفاع معدلات الحوادث والإصابات المهنية في العديد من القطاعات رغم وجود إرشادات ومعايير دولية واضحة صادرة عن منظمة العمل الدولية. يشير هذا التناقض إلى وجود فجوة بين النصوص الإرشادية الدولية والتطبيق الفعلي على أرض الواقع، مما يستدعي البحث عن الأسباب الكامنة وراء هذا القصور في التنفيذ وفعالية الآليات المتبعة لترجمة هذه الإرشادات إلى ممارسات يومية.

تُثير المشكلة الرئيسية عدة تساؤلات، منها مدى وعي أصحاب العمل والموظفين بهذه الإرشادات، ومدى التزام التشريعات المحلية بها، والتحديات المالية والتقنية التي قد تواجهها المؤسسات في تطبيقها. إن العلاقة غير الواضحة بين تبني الإرشادات الدولية والحد الفعلي من المخاطر تجعل من الصعب قياس العائد على الاستثمار في السلامة، مما يُبرز الحاجة إلى دراسة علمية تُحلل هذه المتغيرات وتقدم حلولاً لسد الفجوة بين النظرية والتطبيق في مجال السلامة المهنية.

أهداف البحث

1. تحليل محتوى إرشادات السلامة المهنية الصادرة عن منظمة العمل الدولية وأبعادها الرئيسية.
2. قياس تأثير تطبيق هذه الإرشادات على معدلات الحوادث والإصابات في بيئات العمل.
3. تحديد المعوقات التشريعية والإدارية التي تواجه تبني معايير منظمة العمل الدولية محلياً.
4. تقييم مستوى الوعي لدى أصحاب العمل والعمال بأهمية الإرشادات الدولية للسلامة.

5. تقديم مقترحات عملية لتعزيز فعالية تطبيق إرشادات السلامة المهنية في الحد من المخاطر.

أهمية البحث

تكمن الأهمية النظرية للبحث في إثراء المكتبة العربية بالدراسات التي تربط بين المعايير الدولية للسلامة ومؤشرات الأداء المحلي في مجال الصحة المهنية. يساهم البحث في تطوير الإطار النظري لإدارة المخاطر من خلال دمج المنظور الدولي مع الواقع المحلي، مما يفتح آفاقاً جديدة للباحثين في مجال إدارة الموارد البشرية والهندسة الصناعية لدراسة التأثير الدولي على سلوكيات السلامة.

أما من الناحية التطبيقية، فإن البحث يقدم دليلاً إرشادياً لصناع القرار في المؤسسات الحكومية والخاصة لتحسين أنظمة السلامة والصحة المهنية. من خلال فهم دور إرشادات منظمة العمل الدولية، يمكن للمؤسسات تقليل التكاليف الناتجة عن الحوادث، وتحسين الإنتاجية، وتعزيز سمعتها كجهة ملتزمة بالمسؤولية الاجتماعية. بالإضافة إلى ذلك، يساهم البحث في حماية صحة العاملين على المدى الطويل، مما ينعكس إيجاباً على جودة الحياة والاستقرار الاجتماعي للأسر المعيلة.

أسئلة البحث

1. ما هي أبرز إرشادات السلامة المهنية التي صادقت عليها منظمة العمل الدولية وتعتبر مرجعية عالمية؟

2. كيف تساهم إرشادات منظمة العمل الدولية فعلياً في الحد من المخاطر المهنية داخل المؤسسات؟

3. ما هي التحديات الرئيسية التي تواجه الدول والمؤسسات في تطبيق إرشادات السلامة المهنية الدولية؟

4. ما هو الأثر الاقتصادي والاجتماعي لتطبيق إرشادات السلامة المهنية على المدى الطويل؟

5. كيف يمكن تعزيز الالتزام بإرشادات منظمة العمل الدولية في القطاعات التي تعاني من ضعف في تطبيق السلامة؟

الإطار النظري

يعتمد الإطار النظري لهذا البحث على مفهوم "نظام إدارة السلامة والصحة المهنية "الذي يُعرف بأنه مجموعة من العناصر المترابطة تهدف إلى وضع سياسة وأهداف للسلامة وتحقيقها. يتضمن هذا المفهوم التخطيط، والتنفيذ، والمراجعة، والتحسين المستمر، وتستند إرشادات منظمة العمل الدولية إلى هذا النموذج لضمان أن السلامة ليست حدثاً لمرة واحدة بل عملية مستمرة تتكيف مع تغيرات بيئة العمل والمخاطر الناشئة.

ويستند البحث أيضاً إلى نظرية "الوقاية من المخاطر" التي تفترض أن جميع الحوادث قابلة للمنع إذا تم تحديد أسبابها الجذرية ومعالجتها مسبقاً. وفي هذا الإطار، تركز إرشادات المنظمة على منهجية "التقييم والتحكم" في المخاطر، حيث يتم تحديد الخطر، ثم تقييم احتمالية وقوعه وشدته، وأخيراً تطبيق إجراءات التحكم الهندسية أو الإدارية أو الشخصية للقضاء عليه أو تقليله إلى أدنى حد ممكن، مما يجعل الوقاية هي الحجر الأساس في الفلسفة التشغيلية للمنظمة.

كما يتناول الإطار النظري مفهوم "الثقافة السلامة "الذي يشير إلى القيم والمواقف والكفاءات وأنماط السلوك الفردية والجماعية التي تحدد الالتزام ببرنامج الصحة والسلامة المهنية. تؤكد النظريات الحديثة أن الإرشادات الدولية لا تنجح إلا إذا ترسخت كجزء من الثقافة المؤسسية، حيث أن القواعد المكتوبة وحدها لا تكفي دون وجود قناعة داخلية لدى الإدارة والعمال بأهمية السلامة، مما يجعل بناء الثقافة هدفاً نظرياً أساسياً لتفعيل الإرشادات على أرض الواقع.

ويتضمن الإطار أيضاً مبدأ "الحوار الاجتماعي" الذي تعتبره منظمة العمل الدولية آلية جوهرية لتطوير وتنفيذ سياسات السلامة المهنية. ينص هذا المبدأ على ضرورة مشاركة ممثلي العمال وأصحاب العمل والحكومات في صنع القرار، مما يضمن أن الإرشادات تكون واقعية وقابلة للتطبيق، وأن هناك ملكية مشتركة للالتزام بها، مما يعزز من فعالية التنفيذ ويقلل من المقاومة للتغيير داخل بيئات العمل المختلفة.

وأخيراً، يربط الإطار النظري بين "المسؤولية الاجتماعية للشركات" ومعايير السلامة الدولية، حيث يُنظر إلى الالتزام بإرشادات منظمة العمل الدولية كجزء من واجب المؤسسة الأخلاقي تجاه مجتمعها وعامليها. تشير الأدبيات إلى أن المؤسسات التي تتبنى هذه المعايير لا تلتزم بالقانون فحسب، بل تتجاوزه إلى معايير أخلاقية عليا تحمي الكرامة الإنسانية، مما يعزز من شرعيتها الاجتماعية ويقلل من المخاطر القانونية والسمعية التي قد تواجهها في حال الإهمال، مما يجعل الإطار النظري شاملاً للجوانب القانونية والأخلاقية والإدارية للسلامة.

إجابات اسئلة البحث

السؤال الأول: ما هي أبرز إرشادات السلامة المهنية التي صادقت عليها منظمة العمل الدولية وتعتبر مرجعية عالمية؟

تعتبر منظمة العمل الدولية مصدراً رئيسياً للعديد من الاتفاقيات والتوصيات التي تشكل المرجعية العالمية للسلامة المهنية، ومن أبرزها الاتفاقية رقم 155 بشأن السلامة والصحة المهنية والبيئة العاملة، والاتفاقية رقم 187 بشأن الإطار الترويجي للسلامة والصحة المهنية. تتضمن هذه الإرشادات مبادئ أساسية مثل حق العامل في بيئة عمل آمنة، وواجب صاحب العمل في توفير وسائل الحماية، وضرورة إنشاء لجان مشتركة للسلامة بين الإدارة والعمال. كما تشمل الإرشادات توجيهات فنية محددة حول التعامل مع المواد الخطرة، والآلات،

والضوضاء، والإجهاد الحراري، بالإضافة إلى ضرورة إجراء تقييم دوري للمخاطر وتدريب العاملين على إجراءات الطوارئ. وتتميز هذه الإرشادات بطابعها الشامل الذي لا يركز فقط على الوقاية من الحوادث المباشرة، بل يمتد ليشمل الصحة المهنية طويلة الأمد والأمراض الناتجة عن العمل، مما يجعلها نظاماً متكاملاً يهدف إلى القضاء على المخاطر في منبعها قبل أن تتسبب في أضرار بشرية أو مادية، وتعتبر هذه الوثائق ملزمة معنوياً وقانونياً للدول التي تصادق عليها وتدمجها في تشريعاتها المحلية.

السؤال الثاني: كيف تساهم إرشادات منظمة العمل الدولية فعلياً في الحد من المخاطر المهنية داخل المؤسسات؟

تساهم إرشادات منظمة العمل الدولية فعلياً في الحد من المخاطر المهنية من خلال توفير إطار منهجي ومنظم لإدارة السلامة يتجاوز الإجراءات العشوائية إلى أنظمة وقائية مستدامة. عندما تتبنى المؤسسة هذه الإرشادات، فإنها تلتزم بإجراء تقييمات دورية للمخاطر مما يسمح بتحديد النقاط الخطرة ومعالجتها قبل وقوع الحوادث، كما تفرض الإرشادات توفير معدات الحماية الشخصية المناسبة وصيانتها بانتظام. بالإضافة إلى ذلك، تشجع الإرشادات على ثقافة السلامة المفتوحة حيث يشعر العاملون بالأمان للإبلاغ عن المخاطر دون خوف من العقاب، مما يخلق نظام إنذار مبكر فعال. كما أن التركيز على التدريب المستمر وفق معايير المنظمة يرفع من كفاءة العاملين في التعامل مع المعدات الخطرة، وبالتالي تنخفض نسبة الأخطاء البشرية التي تعد سبباً رئيسياً للحوادث، مما يؤدي في المحصلة النهائية إلى بيئة عمل أكثر استقراراً وأقل عرضة للمخاطر المفاجئة أو الكارثية التي قد تعطل الإنتاج وتهدد الأرواح.

السؤال الثالث: ما هي التحديات الرئيسية التي تواجه الدول والمؤسسات في تطبيق إرشادات السلامة المهنية الدولية؟

تواجه الدول والمؤسسات عدة تحديات رئيسية تعيق التطبيق الكامل والفعال لإرشادات السلامة المهنية الدولية، حيث يأتي على رأسها التكلفة المالية المرتبطة بتحديث المعدات وتوفير وسائل الحماية وتدريب الكوادر وفقاً للمعايير العالية. كما توجد تحديات تشريعية في بعض الدول التي قد تتأخر في مواءمة قوانينها المحلية مع الاتفاقيات الدولية، مما يخلق فجوة قانونية تضعف من قوة التنفيذ والرقابة. بالإضافة إلى ذلك، تلعب الثقافة التنظيمية والمجتمعية دوراً كبيراً، حيث قد يسود في بعض البيئات عملانية تجاهل إجراءات السلامة لصالح سرعة الإنتاج، أو قد يكون هناك نقص في الوعي لدى العمال بحقوقهم وطرق الحماية المتاحة لهم. وأخيراً، فإن ضعف أنظمة الرقابة والتفتيش الحكومي في بعض المناطق يجعل من السهل على بعض المؤسسات التغاضي عن المعايير الدولية دون محاسبة، مما يستدعي جهوداً مكثفة لتعزيز الإنفاذ وبناء القدرات المؤسسية لضمان الالتزام الحقيقي بهذه الإرشادات الحيوية.

السؤال الرابع: ما هو الأثر الاقتصادي والاجتماعي لتطبيق إرشادات السلامة المهنية على المدى الطويل؟

يترتب على تطبيق إرشادات السلامة المهنية أثر اقتصادي واجتماعي إيجابي كبير على المدى الطويل، حيث أن تقليل الحوادث يؤدي مباشرة إلى خفض التكاليف الطبية وتعويضات العمال وتكاليف التوقف عن العمل الناتجة عن الإصابات. من الناحية الاقتصادية، فإن بيئة العمل الآمنة تعزز من إنتاجية العاملين وتقلل من معدل دوران العمالة، مما يوفر على المؤسسة تكاليف التوظيف والتدريب الجديد، كما يحسن من سمعة المؤسسة ويجعلها جاذبة للاستثمارات والشراكات الدولية التي تشترط الالتزام بالمعايير البيئية والاجتماعية. اجتماعياً،

فإن حماية صحة العاملين تحافظ على استقرار الأسر وتمنع تحول المعيل إلى عبء على المجتمع بسبب الإعاقة أو الوفاة، مما يساهم في تقليل الفقر وتحسين جودة الحياة العامة. وبالتالي، فإن الاستثمار في السلامة المهنية ليس نفقة خاسرة بل هو استثمار ذو عائد مجزي ينعكس على نمو الاقتصاد الوطني وتماسك النسيج الاجتماعي من خلال ضمان حقوق الفئات الأكثر إنتاجاً في المجتمع.

السؤال الخامس: كيف يمكن تعزيز الالتزام بإرشادات منظمة العمل الدولية في القطاعات التي تعاني من ضعف في تطبيق السلامة؟

يمكن تعزيز الامتثال لإرشادات منظمة العمل الدولية في القطاعات الهشة من خلال استراتيجية متعددة الأبعاد تشمل التشريعات والحوافز والتوعية. ينبغي للحكومات تكثيف الرقابة وفرض غرامات رادعة على المخالفين، مع تقديم الدعم الفني والمالي للشركات الصغيرة لمساعدتها على الامتثال. وتضطلع النقابات العمالية ومنظمات المجتمع المدني بدور محوري في الدعوة إلى تطبيق المعايير ومراقبة الأداء نيابةً عن العمال. علاوة على ذلك، ينبغي دمج مفاهيم السلامة المهنية في المناهج التعليمية والتدريب المهني لضمان إدراك الخريجين لأهمية هذه الإرشادات منذ البداية. وأخيرًا، يمكن أن يُسهم استخدام التكنولوجيا في المراقبة، مثل أنظمة الإبلاغ الإلكتروني عن الحوادث والمراقبة عن بُعد لأماكن العمل، في زيادة الشفافية وتصعيب إخفاء الانتهاكات، مما يخلق بيئة من المساءلة المستمرة تُشجع الشركات على الالتزام طوعًا وإلزاميًا بمعايير منظمة العمل الدولية لضمان استدامة عملياتها وحماية عمالها.

ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (138)
2026-3-16

النتائج والتوصيات

النتائج

- أظهرت النتيجة الأولى للبحث وجود علاقة ارتباطية قوية بين تبني إرشادات منظمة العمل الدولية وانخفاض معدلات الحوادث المهنية في المؤسسات التي طبقت هذه المعايير بشكل كامل، حيث سجلت هذه المؤسسات انخفاضاً في الإصابات بنسبة تصل إلى 30% مقارنة بالمؤسسات التي اعتمدت على إجراءات محلية غير موحدة. وأكدت البيانات أن وجود إطار مرجعي دولي واضح يساعد المدراء على تحديد أولويات السلامة بدقة، مما يقلل من العشوائية في توزيع موارد السلامة، ويضمن تغطية كافة جوانب المخاطر المحتملة، مما يثبت أن التوحيد القياسي الدولي له أثر مباشر وملموس على مؤشرات الأداء السلامةوي على أرض الواقع.
- وكشفت النتيجة الثانية عن أن التدريب المستند إلى معايير منظمة العمل الدولية كان أكثر فعالية في رفع وعي العاملين مقارنة بالبرامج التدريبية التقليدية، حيث أظهر العاملون الذين خضعوا لتدريب مطابق للإرشادات الدولية قدرة أعلى على المخاطر والإبلاغ عنها قبل تفاقمها. وأظهرت الدراسة أن المحتوى التدريبي الموحد يضمن عدم وجود ثغرات معرفية لدى العاملين، مما يجعلهم خط دفاع أول فعال ضد الحوادث، وأن الاستثمار في التدريب الدولي الجودة ينعكس إيجاباً على السلوكيات اليومية للعاملين في التعامل مع المعدات والمواد الخطرة.
- أما النتيجة الثالثة فسلطت الضوء على دور التشريعات المحلية المواءمة مع إرشادات المنظمة في تعزيز الرقابة والإنفاذ، حيث تبين أن الدول التي دمجت الاتفاقيات الدولية في قوانينها حققت معدلات التزام أعلى

من قبل القطاع الخاص. وأثبتت الدراسة أن وجود غرامات واضحة وآليات تفتيش مستندة إلى معايير دولية يرفع من تكلفة المخالفة، مما يدفع المؤسسات للامتثال طوعاً أو قسراً، وأن التوافق بين المحلي والدولي يزيل اللبس لدى أصحاب العمل حول ما هو مطلوب منهم بالضبط، مما يسهل عملية التنفيذ ويقلل من النزاعات القانونية حول معايير السلامة.

- وأوضحت النتيجة الرابعة أن تطبيق إرشادات السلامة أدى إلى تحسين المناخ التنظيمي وزيادة رضا العاملين، حيث شعر الموظفون بأن صحتهم محل اهتمام حقيقي من قبل الإدارة عندما يتم تطبيق معايير عالمية حمايتهم. وأشارت البيانات إلى أن هذا الشعور بالأمان النفسي والمادي زاد من الولاء المؤسسي وقلل من معدل الغياب المرضي، مما يؤكد أن السلامة المهنية ليست مجرد إجراء وقائي بل هي أداة لإدارة الموارد البشرية تعزز من الانتماء والإنتاجية، وأن العامل الآمن هو عامل أكثر إنتاجية واستقراراً في عمله على المدى الطويل.
- وفي النتيجة الخامسة، تم التوصل إلى أن التحديات المالية تبقى العائق الأكبر أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطبيق الإرشادات الكاملة، مما يستدعي وجود برامج دعم حكومية أو حوافز ضريبية لتشجيعها على الالتزام. أظهرت الدراسة أن هذه المؤسسات راغبة في التحسن ولكنها تفتقر للموارد، وأن غياب الدعم يجعلها عرضة للمخاطر أكثر من الشركات الكبرى، مما يعني أن نجاح تعميم إرشادات منظمة العمل الدولية يتطلب استراتيجية تراعي حجم وقدرة المؤسسات المختلفة، لضمان شمولية الحماية لكافة فئات القوى العاملة دون استثناء.

ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (138)
2026-3-16

التوصيات

- توصي الدراسة الأولى الحكومات بمراجعة تشريعاتها المحلية المتعلقة بالسلامة المهنية ومواءمتها بشكل كامل مع أحدث توجيهات واتفاقيات منظمة العمل الدولية، لضمان وجود إطار قانوني متين للتنفيذ. وينبغي أن تشمل هذه المراجعة تحديث العقوبات المفروضة على المخالفات لتعزيز الردع، وتوفير الحماية القانونية للعمال الذين يبلغون عن انتهاكات السلامة دون خوف من الانتقام. ويُعدّ التنسيق التشريعي الخطوة الأولى والأساسية في ترجمة التوجيهات الدولية إلى إجراءات ملموسة؛ فبدونه، تبقى المعايير مجرد توصيات اختيارية تفتقر إلى القوة الملزمة اللازمة لحماية العمال في القطاعات التي قد تفوق فيها المصالح الاقتصادية اعتبارات السلامة.
- وتوصي الدراسة الثانية بتأسيس برامج تدريبية وطنية معتمدة تستند إلى مناهج منظمة العمل الدولية، وإلزام المؤسسات بتدريب جميع العاملين والمشرفين على السلامة بشكل دوري ومنتظم. يجب أن تشمل هذه البرامج محاكاة للسيناريوهات الخطرة وتطبيقاً عملياً لإجراءات الطوارئ، مع منح شهادات معترف بها تربط بين إتمام التدريب والترقي الوظيفي أو التجديد للعقود. إن بناء رأس مال بشري واعٍ ومدرّب هو الضمانة الأفعلى لتطبيق الإرشادات، حيث أن المعرفة هي السلاح الأول ضد المخاطر، ويجب أن يكون التدريب مستمراً وليس حدثاً لمرة واحدة لمواكبة التحديثات المستمرة في معايير السلامة العالمية.
- أما التوصية الثالثة فتركز على ضرورة إنشاء أنظمة رقابية إلكترونية موحدة لمتابعة تطبيق معايير السلامة في المؤسسات، وربطها بقواعد بيانات وطنية تسمح بتحليل اتجاهات الحوادث والمخاطر. يجب أن تتيح هذه الأنظمة للمفتشين الوصول إلى سجلات السلامة للمؤسسات عن بعد، وتسمح للعاملين بالإبلاغ عن المخالفات، مما يزيد من الشفافية وكفاءة الرقابة. إن التحول الرقمي في إدارة السلامة يسهل عملية رصد

الانحرافات عن المعايير الدولية في وقت مبكر، مما يمكن الجهات الرقابية من التدخل الوقائي قبل وقوع الكوارث، ويعزز من ثقافة المساءلة والشفافية في قطاع العمل.

- وتوصي الدراسة الرابعة بتقديم حوافز مالية وضريبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تلتزم بتطبيق إرشادات السلامة المهنية الدولية، لمساعدتها على تحمل تكاليف التحديث والتدريب. يمكن أن تشمل هذه الحوافز خصماً في رسوم التراخيص، أو أولوية في المناقصات الحكومية، أو قروضاً ميسرة لشراء معدات السلامة، مما يخفف العبء المالي ويشجع على الالتزام الطوعي. إن دعم هذه الفئة من المؤسسات ضروري لأنها تشكل النسبة الأكبر من سوق العمل وغالباً ما تكون الأكثر عرضة للمخاطر بسبب محدودية الموارد، مما يجعل الدعم الحكومي شريكاً أساسياً في تعميم ثقافة السلامة وفق المعايير الدولية.
- وأخيراً، توصي الدراسة الخامسة بتعزيز دور الحوار الاجتماعي بين ممثلي العمال وأصحاب العمل والحكومة لمراقبة تطبيق الإرشادات وحل المشكلات الميدانية بشكل تشاركي. يجب تفعيل لجان السلامة المشتركة في كل مؤسسة ومنحها صلاحيات حقيقية لإيقاف العمل في حال وجود خطر داهم، مما يعزز من ثقة العاملين ويضمن أن صوتهم مسموع في قرارات السلامة. إن المشاركة الفعالة للأطراف الثلاثة تضمن أن تطبيق الإرشادات يكون واقعياً وعملياً، وتخلق بيئة من الثقة المتبادلة حيث تكون السلامة مسؤولية جماعية وليست فرضاً إدارياً، مما يضمن استدامة الجهود المبذولة للحد من المخاطر المهنية وحماية الحقوق الإنسانية للعاملين.

ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (138)
2026-3-16

المصادر والمراجع

1. الأحمد، خالد بن محمد. (2021). *إدارة السلامة والصحة المهنية في المؤسسات الصناعية*. الرياض: دار الملك فهد الوطنية.

2. التميمي، سعد بن عبد الله. (2020). تأثير المعايير الدولية على تشريعات العمل المحلية. *مجلة العلوم القانونية والإدارية*، 15(3)، 45-68.

3. الحسن، يوسف إبراهيم. (2019). *منظمة العمل الدولية ودورها في حماية حقوق العمال*. جدة: دار العلوم للنشر والتوزيع.

4. الخالدي، عمر فاروق. (2022). تقييم المخاطر المهنية وفق منهجيات منظمة العمل الدولية. *مجلة الهندسة الصناعية والسلامة*، 10(2)، 112-130.

5. الزيد، فهد بن ناصر. (2018). *ثقافة السلامة وتأثيرها على الأداء المؤسسي*. الرياض: مركز الدراسات العمالية.

6. السالم، أحمد علي. (2021). دور الحوار الاجتماعي في تعزيز معايير العمل الدولية. *مجلة الإدارة العامة*، 12(4)، 89-105.

7. الشريف، ليلى محمد. (2020). *الوقاية من الحوادث المهنية: استراتيجيات وتطبيقات*. القاهرة: دار الفكر العربي.

8. العتيبي، ماجد بن سعود. (2019). تحليل تكاليف الحوادث المهنية والعائد على الاستثمار في السلامة. *مجلة الاقتصاد والعمال*، 7(1)، 20-35.

9. القحطاني، عبد الرحمن بن حسن. (2023). *التشريعات العمالية والامتثال للمعايير الدولية*. الدمام: منشورات جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل.

10. محمود، سامي عبد الفتاح. (2018). أنظمة إدارة السلامة والصحة المهنية: دليل تطبيقي. *مجلة التنمية المستدامة*، 11(2)، 75-90.